قضايا النهار

الثلثاء ١٤ أيلول ١٩٩٩

تيمور الشرقية: مهالك السياسات الخاطئة

شبلي ملاط

"في حال لا تنهي الدولة الاندونيسية حالة العنف، عليها أن تدعو المجموعة الدولية للمساعدة في اعادة الامن الى تيمور الشرقية".

الحديث، هذا للرئيس كلينتون ينم عن وهن في القيادة الاميركية، كما يعبر عن تجاهل مقلق للمسلّمات القانونية. فالوهن في القيادة ماثل في الحال، لأن رئيس الولايات المتحدة يعرف تماماً انه ليس كافياً الطلب من القيّمين على اندونيسيا إيقاف العنف في تيمور الشرقية. فالجيش الاندونيسي، بإتحاده العميق والمفتوح مع "الميليشيات"، هو الذي شرع في المسار الإبادي. اما خلط الحقائق القانونية فهو ناتج عن تجاهل قيام دولة جديدة على الخريطة الدولية، بموافقة اندونيسيا نفسها، بما لا يترك لحكومة جاكارتا اي حق في منع تدخل خارجي على ارض دولة تيمور الشرقية او السماح به. فبعد الاستفتاء الذي طلبته الحكومة الاندونيسية نفسها، اصبحت تيمور الشرقية كياناً جديداً ومستقلاً قانوناً، وهو ليس بحاجة الى قوات عسكرية اندونيسية تجوب شوارع مدنه. فقد غدا مجرّد وجود الجنود الاندونيسيين في تيمور الشرقية غير قانوني.

الا انه في الامكان تناول السياسة الاميركية في شكل اكثر ايجابية. فقد اتجهت الادارة في واشنطن نحو مبادرات كلها مخالفة لسياستها حتى الآن. لكن القتلة الاندونيسيين غير آبهين بمثل هذه المبادرات الخجولة، (ومن الضروري التذكير بأن جزءاً صغيراً جداً من الاندونيسيين هم قتلة)، وليس أخجل اليوم، بعد تجربة العراق، من التهديد بعقوبات اقتصادية في مثل هذه الظروف. سوف تنقضي سنوات طويلة قبل ان تضرب العقوبات الجيش الاندونيسي – وهو الذي يستأثر منذ انقلاب عام ١٩٦٥ بحصة الاسد من موازنة جاكارتا.

قد تكون قطيعة العلاقات العسكرية بين ضباط البينتاغون وزملائهم في جاكارتا اعظم قدراً بالنسبة لقوات الامر الواقع في تيمور الشرقية، وأرفع شأناً، من الناحية الادبية، من التهديد بالعقوبات. وهذه القطيعة سوف تضع حداً لزيارات الضباط الكبار الى واشنطن، وستكون ضاغطة في مراكز القوى الاندونيسية، لا سيما اذا نجحت واشنطن في توسيع هذا الحظر الى الحلفاء في اوروبا. لكن هذا التدبير يمثل في أحسن الاحوال التزاماً وقْعُه متوسط الأمد وإن كان مفيداً الاستمرار به حتى يتقلص حجم الجيش الاندونيسي الى حاجة الاندونيسية في الدفاع عن الاخطار الخارجية، ومثل هذه الاخطار قليلة في هذه المنطقة. لكن القطيعة العسكرية ضعيفة الاثر اليوم.

ماذا يمكن فعله اذاً، مع استمرار القتل والتهجير على نمط واسع، ومع مداهمة العالم بحقيقة الإبادة الجماعية في تيمور الشرقية؟

اولاً، على المبادئ الاساسية ان تُثبَّت في شكل واضح وعلني: فتيمور الشرقية دولة جديدة إكتمل انشاؤها نتيجة للاستفتاء الحر الذي كانت جاكارتا قد طالبت به وأقرته. والزعيم التيموري جوزي راموس – هورتا، الحائز على جائزة نوبل، هو الآن السفير الفعلي لدولة تيمور الشرقية في اميركا، ومن المفيد ان يستقبله الرئيس الاميركي بهذه الصفة، اليوم قبل الغد.

ثانياً، إن وجود الجيش الاندونيسي في تيمور الشرقية غير قانوني، وعليه مغادرتها فوراً.

ثالثاً، اولئك المسؤولون عن القتل الجماعي في الاشهر والاسابيع الماضية، بما فيهم الضباط الكبار في التراتبية القيادية في الجيش الاندونيسي، اولئك مسؤولون عن الجرائم الجماعية. هذا يعني ضرورة المباشرة بتحقيق من الأمم المتحدة، ومطالبة الاهالي في تيمور الشرقية بتوثيق مركّز وشامل قدر الامكان عن هذه الجرائم، وتزويد هذه المعلومات الى هيئة يستحدثها الامين العام للأمم المتحدة لهذا الغرض، بدل استمراره في معانقة رسمية لحكومة اندونيسية لا تألو على شيء. واذا امتنع الأمين العام عن التحرك في هذا الاتجاه، فعلى الحكومات المتحضرة في العالم إعلان عزمها على توقيف المسؤولين عن الاجرام الجماعي، في اي وقت يزورها مثل هذا المسؤول، والاتكال لتوثيقها على عمل منظمات غير حكومية معروفة مثل منظمة العفو الدولية او هيومن ريتس واتش Hu-main rights watch.

ولئن كانت هذه المبادئ والتدابير غير فاعلة على الارض مباشرة، الا انها كفيلة بفتح المجال للتروي والخشية لدى المسؤولين الكبار في الحكومة والجيش الاندونيسي، وهم وحدهم قادرون على إيقاف مسلسل الرعب للساعين فساداً في ارض تيمور الشرقية. ومع المطالبة بإنسحاب الجيش الاندونيسي الفوري، قد تكون هذه التدابير اول التحرك الجدّي إيلاماً لكل قيّم في اندونيسيا بمغبّة الاستمرار في طريق العنف.

وقد يكون ضرورياً في الايام المقبلة اتخاذ "جميع التدابير اللازمة"، كما دأب معروفاً الحديث عن التدخل العسكري للدول الكبرى، اذا لم يمتثل الجيش الاندونيسي ولم تحترز حكومته. فعند اعلان مبدأي الانسحاب العسكري والمحاسبة القانونية، تدخل ازمة تيمور الشرقية مرحلة جديدة، ويبدأ العد العكسي باتجاه حرية الاندونيسيين والتيموريين سواء، وخلاصهم من العنف الذي فرضه عليهم حكامهم في جاكارتا على مدى عقود ثلاثة.

محام دولي وبروفيسور في الحقوق، جامعة القديس يوسف